آثار العاهة العقلية على المسؤولية الجزائية

دراسة مقارنة بين مصر والجزائر وفرنسا

تأليف

دكتور محمد كمال عرفه الرخاوي

الباحث والمستشار والخبير والفقيه والمؤلف القانوني والمحاضر الدولي في القانون

الإهداء

إلى روح أمي وأبي الطاهرة، داعياً الله لهما بالرحمة والمغفرة والجنة يا رب العالمين.

إلى ابنتي الحبيبة وقرة عيني صبرينال المصرية الجزائرية، جميلة الجميلات التي تجمع بين سحر وجمال شط المتوسط وجبال الأوراس الشامخة

وعظمة الجسور المعلقة.

المقدمة

تُعد المسؤولية الجزائية الركيزة الأساسية التي يقوم عليها البناء الجنائي في أي دولة، وهي الرابطة القانونية التي توجب توقيع العقاب على من يرتكب جريمةً وهو كامل الأهلة والإدراك. غير أن هذه المسؤولية لا تقوم إلا بوجود الإدراك والإرادة، وهي عناصر قد تنتفي أو تنقص بسبب العاهة العقلية التي تصيب الجاني. يهدف هذا الكتاب إلى تقديم دراسة تحليلية معمقة لآثار العاهة العقلية على المسؤولية الجزائية، مفككاً النصوص القانونية في ثلاثة أنظمة هي مصر والجزائر وفرنسا، جامعاً بين القواعد القانونية الوضعية والأحكام الشرعية الإسلامية التي ترفع القلم عن المجنون. إننا لا نقدم هنا مجرد سرد للنصوص، بل نحاول فهم الفلسفة الجنائية الكامنة وراء الإعفاء أو التخفيف، مع اليقين بأن الله سبحانه وتعالى هو الحكم العدل الذي لا يكلف نفساً إلا وسعها. سنغوص في هذا العمل عبر عشرين فصلاً معمقاً لنحلل أنواع

الاضطرابات العقلية، ودور الخبرة الطبية، وتأثيرها على الإدراك والإرادة، والعقوبات البديلة. إن هذا الكتاب هو جهد أصيل خالص، يضع بين يدي المشرعين والقضاة والخبراء مرجعاً شاملاً ينظم هذا الباب الحيوي من القانون الجزائي بما يحقق العدالة ويراعي الحالة الإنسانية، مؤكدين أن العدالة الجنائية لا تتعارض مع الرحمة بالمرض، وأن القانون يجب أن يوازن بين حماية المجتمع ورعاية المريض.

الفصل الأول

ماهية المسؤولية الجزائية وشروطها

المسؤولية الجزائية هي التزام الجاني بتحمل عقوبة الفعل الإجرامي الذي ارتكبه، ولا تقوم إلا بتوافر شروط محددة. في هذا الفصل، نحدد الشروط الأساسية للمسؤولية من جريمة منسوبة وفاعل أهل للمسؤولية. الله شرع العقوبة على من تعدى حدوده بعقله وإرادته، فالمسؤولية مرتبطة بالتكليف. ندرس شرط الإدراك وشرط الإرادة وشرع الاختيار، وكيف أن

انتفاء أحدها ينفي المسؤولية. إن التحديد الدقيق للشروط يترتب عليه تحديد من يستحق العقاب ومن يستحق الرعاية والعلاج. نناقش الفرق بين المسؤولية الأخلاقية والمسؤولية القانونية، وكيف أن القانون الوضعي يستند في جوهره إلى مبادئ العدالة الطبيعية التي أقرتها الشريعة الإسلامية في رفع القلم عن غير العاقل.

الفصل الثاني

الأصل الشرعي والقانوني لرفع المسؤولية عن المجنون

تستند فكرة إعفاء المريض عقلياً من المسؤولية إلى أصول شرعية وقانونية راسخة. في هذا الفصل، نستعرض الأحاديث النبوية الدالة على رفع القلم عن المجنون حتى يفيق. الله قال وما كنا معذبين حتى نبعث رسولاً ، والتكليف يحتاج إلى عقل بالغ. ندرس مبدأ شرعية العقوبات في الدساتير المصرية والجزائرية والقانون الفرنسي، وكيف استقر الفقه على عدم

عقاب فاقد الإدراك. نناقش كيف أن الشريعة الإسلامية سبقت القوانين الوضعية في تقرير هذه القاعدة الإنسانية. إن التوافق بين الأصل الشرعي والنص الوضعي يعزز من شرعية الإعفاء ويمنع الظلم. نؤكد أن حماية المجتمع من المجنون تكون بالتدبير والإيداع في مصحات لا بالعقوبة التي لا تردعه.

الفصل الثالث

التطور التاريخي لنظرية المسؤولية والعاهة العقلية

مرت نظرية المسؤولية بمراحل تاريخية مختلفة في تعاملها مع المرض العقلي. في هذا الفصل، نستعرض التطور من المسؤولية المطلقة إلى المسؤولية المخففة. الله خلق الإنسان ومكنه من التعلم، والقانون تطور بفعل التجربة. ندرس المرحلة الكلاسيكية التي كانت لا تعترف بالمرض العقلي، والمرحلة الحديثة التي اعترفت به كسبب للإعفاء. نناقش تأثير المدرسة الوضعية الإيطالية والمدرسة الفرنسية على التشريعات العربية. إن فهم التاريخ

يفسر لماذا تختلف النصوص الحالية، وكيف انتقلنا من الانتقام إلى العلاج الاجتماعي. نؤكد أن التطور التشريعي يجب أن يستمر لمواكبة اكتشافات الطب النفسي الحديث.

الفصل الرابع

تعريف العاهة العقلية في الطب والقانون

يختلف تعريف العاهة العقلية بين الطبيب والرجل القانوني، مما يخلق إشكاليات في التطبيق. في هذا الفصل، نحدد التعريف الطبي للاضطرابات النفسية والعصبية. الله خلق الجسد والعقل وقد يعتريهما الخلل، والطب يشخص ذلك. ندرس الفرق بين المرض العقلي المزمن والعرضي، وبين الاضطراب العضوي والوظيفي. نناقش كيف يعرف القانون المصري والجزائري والفرنسي حالة الجنون أو اختلال الإدراك. إن التوافق بين التعريفين ضروري لحسم المساءلة، فالقاضي يحتاج لتشخيص طبي دقيق ليحكم حكماً قانونياً سليماً.

الفصل الخامس

أنواع الاضطرابات العقلية المؤثرة في المسؤولية

ليست كل الاضطرابات العقلية تنفي المسؤولية، بل أنواع محددة تؤثر في الإدراك والإرادة. في هذا الفصل، نصنف الأمراض النفسية مثل الفصام والذهان والهوس والاكتئاب الحاد. الله ابتلى عباده بالأسقام، وبعضها يؤثر على التكليف. ندرس أي هذه الأمراض ينفي المسؤولية كلياً وأيها ينقصها جزئياً. نناقش حالات التسمم الدوائي والسكر المرضي وتأثيرها على الإدراك. إن التصنيف الدقيق يساعد القاضي في تقدير درجة المسؤولية، فلا يجوز تعميم الحكم على كل الأمراض النفسية بنفس الدرجة.

الفصل السادس

نظرية الإدراك والإرادة في القانون المقارن

ترتكز المسؤولية على عنصري الإدراك والإرادة، والعاهة العقلية قد تمس أحدهما أو كليهما. في هذا الفصل، نحلل نظرية الإدراك والإرادة في القوانين الثلاثة. الله كلف الإنسان لأنه مدرك مختار، وانتفاء الإدراك ينفي التكليف. ندرس كيف يقيم القانون المصري فقدان التمييز، وكيف يقيم القانون الفرنسي abolition du discernement. نناقش نظرية الإرادة الحرة ونقد المدرسة الوضعية لها. إن فهم هذه النظرية هو المفتاح لتطبيق نصوص الإعفاء بشكل صحيح، فالمرض الذي يزيل الإرادة يجعل الفعل غير اختياري.

الفصل السابع

حالة الجنون الكامل ونفي المسؤولية

الجنون الكامل هو الحالة التي يفقد فيها الجاني عقله بالكلية وقت ارتكاب الجريمة. في هذا الفصل، ندرس الحكم القانوني للجنون المطبق في مصر والجزائر وفرنسا. الله رفع القلم عن المجنون، والقانون يقرر

عدم المسؤولية. ندرس آثار الحكم بعدم المسؤولية على الدعوى الجنائية، هل تسقط أم توقف؟ نناقش إجراءات الإيداع الإجباري في المصحات النفسية. إن إعفاء المجون من العقاب لا يعني إطلاق سراحه، بل يجب حمايته وحماية المجتمع منه عبر تدابير علاجية أمنية.

الفصل الثامن

حالة اختلال الإدراك الجزئي وتخفيف العقوبة

قد لا ينفي المرض العقلي المسؤولية كلياً بل ينقصها، مما يستدعي تخفيف العقوبة. في هذا الفصل، ندرس نظام المسؤولية المخففة في القوانين المقارنة. الله شرع التخفيف في حالات النقص، والقانون يقرر ظروفاً مخففة. ندرس المادة 62 من القانون المصري والمادة 122 من القانون الفرنسي فيما يخص الاختلال الجزئي. نناقش سلطة القاضي في تقدير درجة التخفيف بناءً على تقرير الخبرة. إن التخفيف يوازن بين خطورة الفعل ونقص أهلية الجاني،

تحقيقاً للعدالة النسبية.

الفصل التاسع

دور الخبرة الطبية النفسية في الإثبات

يعتمد القاضي بشكل جوهري على تقرير الطبيب النفسي في تحديد حالة الجاني العقلية. في هذا الفصل، نحلل دور الخبرة الطبية وضمانات حيادها. الله جعل لكل داء دواء، والطبيب هو من يشخص الداء العقلي. ندرس إجراءات ندب الخبراء في مصر والجزائر وفرنسا، وقيمة تقريرهم الإثباتية. نناقش حق الخصوم في الطعن على التقرير وطلب خبرة مضادة. إن دقة التقرير الطبي هي أساس الحكم العادل، والقاضي غير مقيد به لكنه يحتاج لسبب قوي لمخالفته.

الفصل العاشر

الوقت الزمني لوقوع العاهة العقلية

يشترط لنفي المسؤولية أن توجد العاهة العقلية وقت ارتكاب الجريمة فعلياً. في هذا الفصل، ندرس إشكالية توقيت المرض وعلاقته بالفعل الإجرامي. الله يحاسب على ما وقع من فعل، والحالة العقلية تقاس وقت الفعل لا وقت المحاكمة. ندرس حالات المرض المؤقت الذي يزول بعد الجريمة، وحالات المرض اللاحق الذي يحدث بعد القبض. نناقش تأثير ذلك على سير المحاكمة وإمكانية الاستمرار فيها. إن الضبط الزمني ضروري لمنع التلاعب بادعاء المرض هرباً من العقاب بعد وقوع الجريمة.

الفصل الحادي عشر

العاهة العقلية الطارئة والسكر المرضي

توجد حالات طارئة تشبه الجنون مثل السكر المرضي أو نوبات الصرع. في هذا الفصل، نحلل الحكم القانوني لهذه الحالات الاستثنائية. الله خلق الإنسان وقد تعتريه نوبات تفقده الوعي، والحكم يختلف عن الجنون

المزمن. ندرس هل يعامل السكر المرضي معاملة الجنون أم له حكم خاص؟ نناقش المسؤولية عن التسبب في هذه الحالة عمداً لت совершش الجريمة. إن التمييز بين الطارئ والمزمن مهم لتحديد مدى مسؤولية الجاني عن دخولها في هذه الحالة.

الفصل الثاني عشر

مسؤولية ناقص الأهلة عقلياً

ناقص الأهلة عقلياً هو من لم يبلغ حد الجنون الكامل لكن إدراكه ناقص. في هذا الفصل، ندرس نظام مسؤولية ناقص الأهلة في التشريعات الثلاثة. الله فرق في التكليف بين الصغير والكبير والعاقل وغير العاقل. ندرس التمييز بين الصغير المميز وناقص العقل بسبب مرض. نناقش العقوبات البديلة المناسبة لهذه الفئة التي لا تصلح للسجون العادية. إن رعاية ناقص الأهلة تتطلب نظاماً خاصاً يجمع بين التأديب والعلاج دون إهدار لحقوق المجتمع في الحماية.

الفصل الثالث عشر

التدابير الاحترازية للمرضى العقليين

بدلاً من العقوبة، تُطبق تدابير احترازية على من انتفت مسؤوليتهم لعاهة عقلية. في هذا الفصل، ندرس نظام التدابير الاحترازية في مصر والجزائر وفرنسا. الله أمر بحفظ النفس، والتدبير يهدف للعلاج والمنع. ندرس الإيداع في مصحات نفسية، والرقابة الإدارية على خروجهم. نناقش مدة التدبير وهل هي محددة أم غير محددة بزوال الخطر. إن التدابير الاحترازية هي الوجه الآخر للعدالة مع المرضى، فهي تحمي المجتمع دون ظلم للمريض بعقوبة لا يفهمها.

الفصل الرابع عشر

إجراءات المحاكمة في حالة العاهة العقلية

تختلف إجراءات محاكمة المريض عقلياً عن المحاكمة

العادية لضمان حقوقه. في هذا الفصل، نحلل الإجراءات الخاصة بجلوس المحكمة وتوفر الضمانات. الله أمر بالعدل في الحكم، والمريض يحتاج لضمانات أكثر. ندرس وجوب حضور محامٍ متخصص، وإمكانية تأجيل المحاكمة للعلاج. نناقش جلسات المحاكمة المغلقة لحماية خصوصية المريض. إن الإجراءات العادلة تضمن عدم إدانة مريض خطأ، وتضمن فحص حالته بدقة قبل صدور الحكم.

الفصل الخامس عشر

الأهلية الإجرائية للمتهم المريض

الأهلية الإجرائية هي قدرة المتهم على فهم إجراءات المحاكمة والدفاع عن نفسه. في هذا الفصل، ندرس الفرق بين الأهلية الجنائية والأهلية الإجرائية. الله جعل للدفاع حقاً، والمريض قد يعجز عن ممارسته. ندرس إجراءات وقف المحاكمة لحين استعادة الأهلية العلاجية. نناقش تعيين وكيل خاص للدفاع عن المريض غير العاقل. إن ضمان الأهلية الإجرائية ضروري لسلامة

المحاكمة، فلا يجوز محاكمة من لا يفهم ما يدور حوله.

الفصل السادس عشر

المسؤولية المدنية للمريض العقلي

رغم انتفاء المسؤولية الجنائية، قد تثبت المسؤولية المدنية للتعويض عن الضرر. في هذا الفصل، ندرس مسؤولية المريض عقلياً عن التعويضات المالية. الله أوجب الضمان في إتلاف المال، والجنون لا يسقط الحق المالي للضحية. ندرس مسؤولية ولي الأمر أو الوصي عن تعويضات المريض. نناقش ضمانات تنفيذ الأحكام المدنية ضد أصول المريض. إن العدالة تقتضي جبر ضرر المجني عليه حتى لو كان الجاني غير مسؤول جنائياً، لتحقيق التوازن بين حقوق الطرفين.

الفصل السابع عشر

مقارنة التشريعات العربية بالقانون الفرنسي

القانون الفرنسي هو الأصل الذي استقت منه مصر والجزائر كثيرًا من أحكامها. في هذا الفصل، نقارن النصوص الحالية في الدول الثلاث. الله خلق الشعوب لتتعارف، والمقارنة تثري الفقه القانوني. ندرس أوجه التشابه في نصوص الإعفاء بسبب الجنون. نناقش الاختلافات في تطبيق التدابير الاحترازية وسلطة القاضي. إن الاستفادة من التطور الفرنسي في الطب الشرعي يمكن أن يطور التطبيق العربي. نؤكد أن الخصوصية العربية والإسلامية تتطلب مراعاة البعد الاجتماعي والديني في التطبيق.

الفصل الثامن عشر

إشكاليات التطبيق القضائي في المحاكم

رغم وضوح النصوص، تواجه المحاكم صعوبات في تطبيق أحكام العاهة العقلية. في هذا الفصل، نرصد أهم الإشكاليات التطبيقية في الواقع القضائي. الله خلق الإنسان وقد يخطئ التطبيق، والرقابة تصحح

المسار. ندرس مشكلة تناقض تقارير الخبرة، وبطء إجراءات الإيداع في المصحات. نناقش ظاهرة ادعاء المرض العقلي كحيلة للدفاع. إن معالجة هذه الإشكاليات تتطلب تدريباً خاصاً للقضاة على أساسيات الطب النفسي القانوني.

الفصل التاسع عشر

حقوق المجني عليهم في جرائم المرضى العقليين

لا يجب أن يطغى حق المريض على حق المجني عليه في العدالة والأمان. في هذا الفصل، ندرس حقوق الضحايا في حالات جرائم المرضى العقليين. الله أمر بالقسط حتى مع الخصوم، والضحية لها حق في الأمان. ندرس حق الضحية في التعويض وفي معرفة مصير الجاني المريض. نناقش برامج دعم الضحايا نفسياً ومادياً في هذه الحالات الخاصة. إن العدالة تتطلب رعاية طرفي المعادلة، الجاني المريض والمجني عليه المتضرر، دون إغفال أحدهما.

الفصل العشرون

خاتمة نحو نظام عدلي متوازن

نختتم الكتاب بالتأكيد على أن النظام العدلي يجب أن يوازن بين العقاب والعلاج. الله جعل العدل ميزان الأرض، والقانون يحقق هذا العدل. نطرح رؤية إصلاحية لتطوير قوانين المسؤولية الجزائية والعاهة العقلية. المستقبل لنظام يجمع بين الحزم مع المجرمين والرحمة بالمرضى. نضع هذا الكتاب كأمانة علمية تسهم في تطوير التشريعات. الله ولي التوفيق في تحقيق العدالة وحماية المجتمع. إن التوازن بين حقوق المريض وحقوق المجتمع هو سر الاستقرار الأمني، والقانون هو الميزان الذي يحقق هذا التوازن لضمان رخاء الأمة.

الخاتمة

وبعد إتمام هذه الرحلة في آثار العاهة العقلية على

المسؤولية الجزائية، ندرك أن العدالة تتطلب فهماً عميقاً للنفس البشرية. إن الله سبحانه وتعالى هو الخالق وهو أعلم بما في النفوس، والقانون البشري يجب أن يعكس هذه الرحمة الإلهية. نأمل أن يكون هذا الكتاب قد قدم إضافة نوعية للمكتبة القانونية، وأن يكون دليلاً للمشرعين والقضاة والخبراء. إن مستقبل العدالة الجنائية مرهون بقدرة الأنظمة على التطور مع الحفاظ على الثوابت الأخلاقية والدينية. والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

الفهرس

المقدمة

الفصل الأول ماهية المسؤولية الجزائية وشروطها

الفصل الثاني الأصل الشرعي والقانوني لرفع المسؤولية عن المجنون

الفصل الثالث التطور التاريخي لنظرية المسؤولية

والعاهة العقلية

الفصل الرابع تعريف العاهة العقلية في الطب والقانون

الفصل الخامس أنواع الاضطرابات العقلية المؤثرة في المسؤولية

الفصل السادس نظرية الإدراك والإرادة في القانون المقارن

الفصل السابع حالة الجنون الكامل ونفي المسؤولية

الفصل الثامن حالة اختلال الإدراك الجزئي وتخفيف العقوبة

الفصل التاسع دور الخبرة الطبية النفسية في الإثبات

الفصل العاشر الوقت الزمني لوقوع العاهة العقلية

الفصل الحادي عشر العاهة العقلية الطارئة والسكر المرضي

الفصل الثاني عشر مسؤولية ناقص الأهلة عقلياً

الفصل الثالث عشر التدابير الاحترازية للمرضى العقليين

الفصل الرابع عشر إجراءات المحاكمة في حالة العاهة العقلية

الفصل الخامس عشر الأهلية الإجرائية للمتهم المريض

الفصل السادس عشر المسؤولية المدنية للمريض العقلي

الفصل السابع عشر مقارنة التشريعات العربية بالقانون الفرنسي

الفصل الثامن عشر إشكاليات التطبيق القضائي في المحاكم

الفصل التاسع عشر حقوق المجني عليهم في جرائم

المرضى العقليين

الفصل العشرون خاتمة نحو نظام عدلي متوازن

الخاتمة

تم بحمد الله وتوفيقه

تأليف دكتور محمد كمال عرفه الرخاوي

الباحث والمستشار والخبير والفقيه والمؤلف القانوني والمحاضر الدولي في القانون

حقوق النسخ والطبع والنشر والتوزيع محفوظة للمؤلف